دشَّن نظام تحديد الهوية بموجات الراديو (RFID) لتعزيز سلامة المرضى وتحقيق التحول الرقمي

وزير الصحة: نقلة رقمية في أنظمة «الحضور والانصراف» 5 يناير المقبل

الرضوان: جمع نحو 90 ألف كيس دم العام الحالي وإنتاج أكثر من 215 ألف منتج من مكونات الدم

وزير الصحة د.أحمد العوضي ومدير إدارة خدمات نقل الدم في وزارة الصحة د.ريم الرضوان خلال افتتاح المؤتمر

عبدالكريم العبدالله

أكد وزير الصحة د.أحمد العوضي أن تدشين نظام تحديد الهوية بموجات الراديو (RFID) يمثل نقلة نوعية في إدارة عمليات نقل الدم ومشتقاته، إذ يتيح تتبعا دقيقا لسلسلة الإمداد من المتبرع إلى المستفيد ما يعزز الثقة بسلامة منتجات الدم والمرضى.

وقال الوزير العوضي، في كلمته خلال التدشين، إن نظام RFID أحد المشاريع التقنية الرائدة في مجال خدمات الرعاية الصحية ويعد خطوة فارقة نحو تعزيز سلامة المرضى وتحسين جودة الخدمات الصحية المقدمة بما يتماشى مع رؤية الوزارة والاستراتيجية الصحية الوطنية وخطة التنمية في البلاد.

وأوضح أن هذا النظام من شأنه المساهمة في تقليل الأخطاء البشرية المتعلقة بتحديد هوية المرضى أو عدم تطابق فصائل الدم من خلال عمليات التتبع والفحص الآلي ما يعزز مستوى سلامة المرضى ويرتقي بجودة الخدمات الصحية المقدمة.

ولفت إلى دمج هذه التقنية الحديثة في بنك الدم المركزي وفروعه الثمانية إضافة إلى كل حملات التبرع الخارجية بهدف تحقيق التوزيع الأمثل والإدارة الدقيقة لمخزون الدم الوطني.

وذكر أن هذا النظام يسهم أيضا في رفع كفاءة العمليات التشغيلية من خلال توفير قاعدة بيانات محدثة تسهم في الاستجابة السريعة لحالات الطوارئ وتسريع عمليات فحص وتتبع أكياس الدم ما يوفر الوقت والجهد ويحقق أعلى مستويات الكفاءة.

وشدد وزير الصحة على أن الوزارة مستمرة في جهودها لتطوير البنية التحتية الرقمية وتعزيز الابتكار في الخدمات الصحية بما يلبي احتياجات المواطنين والمقيمين مع الالتزام التام بأعلى معايير الجودة والسلامة الدولية.

الوزير د.أحمد العوضي خلال جولة داخل المعرض المصاحب (متين غوزال)

وفي سياق التحول الرقمي، أعلن الوزير العوضي أن وزارة الصحة ستشهد في 5 يناير المقبل نقلة رقمية في أنظمة «الحضور والانصراف» و«الإجازات»، حيث سيتمكن كل موظف من استخدام تطبيق إلكتروني لتسهيل إنجاز المهام وتحسين الأداء وتقليل هدر الوقت وزيادة الإنتاجية، كما أشار إلى أن استخدام التراسل الإلكتروني بين القطاعات سيقضي على التعاملات الورقية بالكامل.

من جانبها، أكدت مدير إدارة خدمات نقل الدم في وزارة الصحة د.ريم الرضوان أن إدخال تقنية RFID يجسد التزام الوزارة بتطبيق أحدث التطورات التقنية في إطار التحول الرقمي الشامل.

وقالت الرضوان إن الدراسات العالمية أظهرت فعالية هذه التقنية في تعزيز سلامة عمليات نقل الدم في دول متقدمة ما يعكس المكانة الرائدة التي تتطلع الوزارة لتحقيقها في هذا المجال.

وأوضحت أن النظام يعمل على تثبيت شرائح RFID على أكياس الدم لتشفير البيانات الأساسية الخاصة بالتتبع مما يتيح مراقبة دقيقة وشاملة لإمدادات الدم أثناء التخزين أو عند نقله إلى المستشفيات.

وذكرت أن هذه التقنية تعد خطوة حيوية نحو تطوير إدارة مخزون الدم وتلبية الاحتياجات الوطنية بكفاءة عالية ما يعزز قدرة النظام الصحي على تلبية الاحتياجات المتزايدة مع التوسع الكبير الذي تشهده منظومة الرعاية الصحية.

وبينت أن إطلاق هذه التقنية يجسد رؤية وزارة الصحة في بناء نظام صحي متكامل يعتمد التكنولوجيا المتقدمة في وقت يشكل اعتماد نظام RFID خطوة استراتيجية نحو تحقيق تحول رقمي شامل يضع الكويت في مصاف الدول الرائدة في تقديم خدمات صحية مبتكرة وفعالة.

وقالت الرضوان إن إدارة خدمات نقل الدم تمكنت من جمع نحو 90 ألف كيس دم العام الحالي إضافة إلى إنتاج أكثر من 215 ألف منتج من مكونات الدم المختلفة بما فيها صفائح الدم وبلازما الدم لتغطية كل احتياجات المستشفيات بجودة عالية لتلبية الحاجة الاكلينيكية لمرضى السرطان ومرضى الثلاسيميا وضحايا الحوادث وحالات النزيف.

وأشارت إلى أن هذا المشروع يأتي ضمن الرؤية الاستراتيجية لوزارة الصحة في الارتقاء بمستوى الخدمات الصحية وضمان استدامتها بما يتماشى مع أحدث التوجهات العلمية والعالمية.

التقى السفير العماني ووفد مجموعة أسياد التابعة لجهاز الاستثمار في السلطنة

اليحيا استقبل الفائزين بجائزة عبدالرحمن السميط للتنمية الأفريقية لعامي 2022 ـ 2023

استقبل وزير الخارجية رئيس مجلس أمناء جائزة «د.عبدالرحمن السميط للتنمية الأفريقية» عبدالله اليحيا مجموعة الفائزين بالجائزة لعامي 2022 ـ 2023 في مجالي التعليم والأمن الغذائي وهم د.كاثرين ناكاليمبي وممثلو مؤسسة التكنولوجيا الزراعية الأفريقية ومنظمة كامفيد الدولية، حيث تم خلال اللقاء استعراض جهود الفائزين في تقديم البرامج النموذجية والدراسات والمشاريع الفعالة في مجالي التعليم والأمن الغذائي بالقارة الأفريقية وتمكين المؤسسات البحثية والتعليمية من استخدام التقنيات الحديثة والتكنولوجيا في تنمية وتطوير هذين القطاعين الحيويين. وعبر وزير الخارجية رئيس مجلس أمناء جائزة د.عبدالرحمن السميط للتنمية الأفريقية عن سعادته وتقديره للجهود المبذولة لتحقيق غايات وأهداف الجائزة.

من جانب آخر، التقى وزير الخارجية عبدالله اليحيا بسفير سلطنة عمان لدى الكويت د.صالح الخروصي ووفد من مجموعة أسياد التابعة لجهاز الاستثمار في سلطنة عمان الشقيقة بمناسبة زيارتهم الرسمية إلى الكويت.

وتم خلال اللقاء استعراض العلاقات المتينة التي تربط البلدين الشقيقين وسبل تعزيزها وتنميتها في مختلف القطاعات لاسيما المالية والاستثمارية الحيوية، كما تمت مناقشة الفرص الواعدة واستكشاف ميادين التعاون الجديدة في هذا الإطار وسبل تنمية الحوافز المتاحة والهادفة لتشجيع المستثمرين وجذب الشركات والقطاع الخاص للاستثمار وتأسيس أعمالها المشتركة في كلا البلدين الشقيقين.

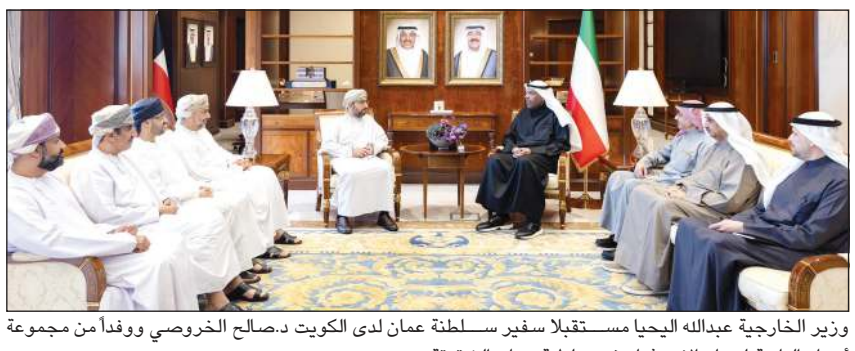
وزير الخارجية عبدالله اليحيا مستقبلا سفير سلطنة عمان لدى الكويت د.صالح الخروصي ووفداً من مجموعة أسياد التابعة لجهاز الاستثمار في سلطنة عمان الشقيقة

وزير الخارجية عبدالله اليحيا مستقبلا مجموعة الفائزين بجائزة د.عبدالرحمن السميط للتنمية الأفريقية لعامي 2022 و2023

«الفروانية» المحطة الثالثة للإصلاح الجذري للطرق

عاطف رمضان

أعلنت وزيرة الأشغال العامة د. نورة المشعان بدء أعمال الصيانة الجذرية للطرق في محافظة الفروانية ضمن العقود الجديدة للصيانة الجذرية لأعمال الطرق السريعة والداخلية في البلاد وتشمل 18 ممارسة كبرى لصيانة الطرق في مختلف المناطق بالمحافظات الست.

وقالت د. المشعان في تصريح صحافي إن الوزارة بدأت أعمال الصيانة الجذرية للطرق في الفروانية مستهلة إياها بمنطقة عبدالله المبارك حيث قامت الفرق المعنية بمعاينة المنطقة قبل إجراء أعمال الصيانة والإصلاحات اللازمة لها.

وأضافت أن الفرق المعنية تقوم بأعمال الصيانة الحالية متمثلة بتنظيف خطوط الأمطار استعدادا لموسم هطولها ومنعا لأي تجمعات مياه في الطرق قد تعوق حركة المرور. وذكرت أن أعمال الصيانة الجذرية للطرق في محافظة الفراونية تأتي بناء على توصيات سمو الشيخ أحمد العبدالله رئيس مجلس الوزراء في إطار حرص الحكومة على صيانة وإصلاح البنى التحتية في البلاد.

وبينت أن أعمال صيانة الطرق في الفروانية بدأت في المناطق الأكثر تضررا ثم الأقل مع وجود رقابة وإشراف ومتابعة على أعمال الصيانة فيما تتولى فرق عمل من وزارة الأشغال مراقبة تنفيذ أعمال الصيانة إذ تم تشكيل لجنة لاختيار المهندسين المشرفين بعد عمل اختبارات لهم للتأكد من إدارتهم.

وشددت على ضرورة التنسيق لحل المواضيع العالقة الخاصة بأعمال صيانة الطرق مطالبة بسرعة إنجاز كل الأعمال بالجودة والكفاءة المطلوبتين وفق المواصفات الفنية المعتمدة والالتزام بالبرنامج الزمني المتعهد به.

ودعت د.المشعان أهالي المنطقة إلى الصبر والتعاون مع الجهات المعنية خصوصا مع وجود بعض الطرق التي سيتم إغلاقها.

د. نورة المشعان

توجيهات سامية بتقديم الدعم الكامل للمحافظين ومنحهم دوراً أكبر للمشاركة في دفع عجلة التنمية بالبلاد

محافظات الكويت.. زخم حكومي للارتقاء بدورها

كونا: تعتمد السياسات الاستشرافية التي تتبناها الحكومة إزاء محافظات البلاد الست على إعطائها الزخم اللازم والدعم الكامل لأدوارها في تحقيق نقلة نوعية ودفع التحولات الجذرية في أعمالها ورفد النمو التنموي والخدمي بما يعزز الإدارة المثلى للمرافق في كل محافظة.

وتكتسب الجهود الرامية إلى تنمية المحافظات وتوسيع أدوارها أهمية خاصة في وقت تستهدف البلاد في المرحلة المقبلة تحقيق نقلة تنموية نوعية وشاملة تشكل فيها المحافظات ومحافظوها حجر زاوية عبر تشخيص المشكلات وطرح المبادرات والرقابة الفعالة.

ففي أعقاب تشكيل حكومة سمو الشيخ أحمد العبدالله رئيس مجلس الوزراء دشنت التوجيهات الأميرية السامية قواعد انطلاق التحولات الهيكلية المحورية في بنيوية المسار التنموي في البلاد بما تقتضيه من تكريس شراكات أوسع لمختلف الأطراف المعنية بالتنمية.

وشملت التوجيهات السامية تقديم الدعم الكامل للمحافظين ومنحهم دورا أكبر للمشاركة في دفع عجلة التنمية في البلاد لاسيما وسط توجه إرادة الدولة نحو تسريع تنفيذ المشاريع الاستراتيجية واستنهاض الجهات الحكومية لتحقيق النهضة المنشودة.

ويأتي ذلك وسط تأكيد سمو الشيخ أحمد العبدالله رئيس مجلس الوزراء أن الكويت مقبلة على حقبة إنجاز للمشاريع التنموية لكل ما فيه خير للوطن والمواطن وأن هناك كما هائلا من المشاريع التنموية في الطريق.

وعليه أقر مجلس الوزراء المرسوم رقم 151 لسنة 2024 الذي عمد إلى منح المحافظين دورا أكثر فاعلية في تشكيل مجلس المحافظة المعني بمعاونتهم في مباشرة اختصاصاتهم.

ووفق المرسوم الصادر في الرابع من سبتمبر الماضي يعهد إلى الوزير المختص بالتنسيق مع المحافظ في عملية ترشيح ممثلي الجهات الحكومية المزمعة مشاركتهم في مجلس المحافظة، كما عهد المرسوم إلى المحافظ إصدار قرار لائحة تنظيم اجتماعات وأعمال وقرارات مجلس المحافظة.

ويهدف المرسوم المعدل إلى زيادة فاعلية اختصاصات المحافظين في الإشراف على تنفيذ السياسة العامة للدولة ومتابعة مشروعات خطة التنمية والمساهمة بالارتقاء بمستوى الخدمات في جميع المحافظات بما يعكس الوجه الحضاري للكويت.

وسعيا الى تعظيم مردود عمل المحافظين على الواقعين التنموي والخدمي لاسيما أنهم يمثلون حلقة وصل فاعلة بين المواطنين وأجهزة الدولة، أصدر مجلس الوزراء قرارا بتكليف الوزراء التنسيق مع المحافظين كل في نطاق محافظته لتحديد احتياجات المحافظين ومتطلباتهم.

ويهدف القرار إلى ضمان بسط سلطة المحافظة الفعلية على الجهات الحكومية والأجهزة العاملة في نطاق المحافظة للقيام بمتابعتها وتحقيق رقابة فاعلة على أداء خدماتها للمواطنين.

كما نص على تكليف كل محافظ بإعداد دراسة بالاحتياجات والمشروعات اللازمة لمحافظته واقتراح الوسائل التي تمكنه من النهوض بمسؤولياته والتنسيق مع الوزراء لتحديد مدى حاجة كل محافظة من المرافق والخدمات، إضافة إلى نقل رغبات المواطنين ودراستها.

وحسب القرار الحكومي ترفع اقتراحات واحتياجات المحافظين بالمحافظات إلى الوزير المختص والوزير المعني بالاحتياج أو المقترح ليتولى دراستها واتخاذ ما يلزم من إجراءات تنفيذية.

وإذ لا يقتصر دور المحافظة التنموي على الشأن الاقتصادي بل يتعدى ذلك إلى التنمية الاجتماعية فإن الدعم الواسع لصلاحيات المحافظين من شأنه فتح آفاق أرحب لأدوار فاعلة وغير تقليدية في دعم وجود المؤسسات وتوسيع الدور الذي يمكن أن تؤديه كل محافظة في الإطار الاجتماعي.

وتشرع القرارات الحكومية الباب أمام الارتقاء بمستوى التنسيق بين الأجهزة الحكومية وتهيئة البيئة لخلق جهاز إداري متطور يأخذ على عاتقه النهوض بأعباء التنمية بمختلف أشكالها.

كما تتجه الجهود إلى تعزيز الجانب التنسيقي بين الوزراء والمحافظين من أجل تحقيق الأهداف المرجوة من التعديلات التشريعية التي تضمنها المرسوم الجديد، علاوة على تعظيم الأدوار الموكلة إلى المحافظين.

وخلال العقود الماضية شهدت البلاد محاولات تشريعية عدة من خلال مراسيم وقرارات ترمي إلى تعزيز دور المحافظات وتحويلها إلى مراكز حيوية لرفد النمو وتحسين الخدمات.

وأبرز المحطات الرئيسية في هذا الصدد المراسيم الصادرة أعوام 1992 و2006 و2014 حيث أناط المشرع بالمحافظين بوصفهم ممثلين للسلطة التنفيذية ـ كل في محافظته ـ عددا من الاختصاصات التنفيذية التي من شأن تفعيلها أن تؤدي إلى تقديم العون لكل الوزارات في تسهيل تقديم خدماتها.

كما نظم المشرع مجلسا لكل محافظة يشكل برئاسة المحافظ وعضوية ممثلي الجهات والوزارات التي يحددها مجلس الوزراء وممثلو المجتمع المدني داخل كل محافظة بغية تحقيق فاعلية أكبر وأسرع للعمل التنفيذي يعود بالنفع في تحقيق أهداف الدولة.

وتشمل الاختصاصات الموكلة للمحافظين قضايا عدة، منها المساهمة في الإشراف على مرافق الدولة، ومتابعة تنفيذ القوانين والأنظمة الإدارية، ودراسة شكاوى المواطنين، ومتابعة نشاط الأجهزة الحكومية.

ويمارس المحافظ ما يتم تفويضه فيه من اختصاصات من الوزراء المختصين في نطاق المحافظة كي يسهل من عمل الجهات اتساقا مع نهج الإدارة اللامركزية التي تبناها مرسوم المحافظات.

وكان قد صدر في السابع من أبريل 2024 مرسوم أميري بتعيين خمسة محافظين لكل من محافظات الفروانية والعاصمة ومبارك الكبير والأحمدي والجهراء ثم بحث المحافظون في اجتماعهم بمايو الماضي المواضيع المتعلقة بشؤون المحافظات الست وآليات تفعيل مرسوم مهام المحافظين للنهوض بالخدمات في مناطق الكويت ونقل الشكاوى إلى الجهات الحكومية المعنية.

في موازاة ذلك، شهدت الفترة الماضية زيارات ميدانية مكثفة قام بها المحافظون للاطلاع عن كثب على مسارات العمل في المشاريع الجارية والمرافق الحكومية ومتطلبات تحسين جودة الأعمال وتسريع تنفيذ المشروعات.

وفي سياق متصل، أصدر وزير الكهرباء والماء والطاقة المتجددة ووزير الدولة لشؤون الإسكان د.محمود بوشهري قرارا يترأس بمقتضاه محافظ الأحمدي الشيخ حمود جابر الأحمد الصباح لجنة عليا لمبادرات التنمية الحضرية الخضراء تضم في عضويتها العديد من الجهات الحكومية ومؤسسات الدولة والقطاع الخاص ذات الصلة.

وتاريخيا، قسمت الكويت إداريا في ستينيات القرن الماضي إلى ثلاث محافظات هي العاصمة الكويت وحولي والأحمدي بموجب مرسوم أميري حمل رقم 6 لسنة 1962 الذي عهد إلي وزير الداخلية آنذاك إصدار القرارات اللازمة لتنظيم عمل المحافظات وبيان اختصاص محافظيها.

وفي 14 نوفمبر 1979 تم استحداث محافظة الجهراء لتكون رابع محافظات البلاد تلتها محافظة الفروانية وفق المرسوم الصادر العام 1988 وصولا إلى إنشاء محافظة مبارك الكبير بموجب المرسوم 289 لسنة 1999 ليصبح العدد ست محافظات.